جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

التَّنظيم القانونيّ للاستشارة الطبيَّة عن بُعد

(دراسة مُقارنة)

رسالة تقدمت بها الطالبة

آيات عباس حسن

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

رشا علي جاسم العامري

١٤٤٧هـ **٢٠٢٦م**

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ

(فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)

صدق الله العلي العظيم

(سورة النحل: ٤٣)

*الإهداء *

إلى النور الإلهي الموعود، إلى صاحب العصر والزمان، الإمام المهدي (عجّل الله تعالى فرجه الشريف)،الذي نؤمن بقيامه وعدله، ونستمد من غيبته الصبر والأمل، نهدي هذا الجهد المتواضع،راجين أن يكون خالصًا لوجه الله تعالى، وفي خدمة العلم والإنسانية

وإلى إمام البلاغة والحكمة، أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، أسد الله الغالب، وقسيم الجنة والنار، الذي أرسى دعائم العدالة والعلم، وكان نهجه منارةً خالدةً للإنسانية جمعاء

وإلى من كان السند الأول والركن الذي لا يميل، إلى من حمل همّي قبل أن أحمله،وآمن بي قبل أن أؤمن بنفسي، إلى من علّمني أن الرجولة موقف، وأن النجاح لا يُهدى بل يُنتزع بالإصرار، إلى (أبي العزيز)

وإلى من كانت دعواها ظلّي في كل طريق، وحنانها سرّ ثباتي وطمأنينتي، إلى(أمي الغالية)

وإلى عائلتي الكريمة، التي كانت لي الحضن الدافئ والداعم الحقيقي في كل مراحل مسيرتي، أهديكم هذا الجهد المتواضع وفاءً وامتنانًا.

وإلى كل من آمن بي، ودعا لي بظهر الغيب، وكان له أثر طيب في هذه الرحلة، أهدي هذا العمل بكل محبة وصدق

الباحثة

آيات عباس حسن

شكر وتقدير

الحمدُ لله ربِّ العالمين، الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبتوفيقه تُنجز الأعمال، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين ، إنه لمن دواعي الوفاء والعرفان، أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى كل من أسهم في إنجاز هذا العمل العلمي، وقدم العون العلمي أو المعنوي في مختلف مراحله، فكان له أثر في تذليل ما واجهته من صعوبات أثناء إعداد هذه الرسالة.

وأخصّ بالشكر والتقدير أستاذتي المشرفة الدكتورة رشا علي جاسم العامري، لما تفضلت به من إشراف علمي دقيق، ومتابعة منهجية مستمرة، وما قدمته من توجيهات علمية وملاحظات موضوعية أسهمت في تقويم مسار البحث وإخراجه بالصورة العلمية المطلوبة، فجزاها الله خير الجزاء وبارك في علمها وعملها .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور عبد المهدي كاظم ناصر، على ما قدمه من ملاحظات علمية وإرشادات قيمة أسهمت في تعزيز هذا البحث وإثرائه من الناحية العلمية والمنهجية.

وإلى أساتذتي الأفاضل في معهد العلمين للدراسات العليا ،الذين كان لعلمهم وتوجيهاتهم الأثر البالغ في بناء هذا المسار الأكاديمي.

ولا يفوتني أن أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى والديّ الكريمين، لما قدماه من دعمٍ متواصل كان له الأثر الكبير في استكمال هذه المرحلة العلمية، وكانا السند الحقيقي في مسيرتي.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من أسهم في هذا العمل، سواء بالتوجيه أو النصيحة أو الدعاء، فكان له دور مشكور ومقدر في إنجازه.

وفي الختام، أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يكون إضافة متواضعة في خدمة العلم والمعرفة.

المستخلص

يشهد القطاع الصحي تحولًا متسارعًا نتيجة التقدم التقني والتحول الرقمي الذي امتد إلى مختلف مجالات الحياة، الأمر الذي أدى إلى ظهور أنماط حديثة لتقديم الرعاية الصحية، وفي مقدمتها الاستشارة الطبية عن بُعد، بوصفها وسيلة تتيح تقديم المشورة والخدمة الطبية عبر الوسائط الإلكترونية دون الحاجة إلى الحضور المادي للمريض، وقد أسهم هذا التطور في إحداث تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقة الطبية التقليدية، وفرض تحديات قانونية جديدة تتعلق بتنظيم هذه الممارسة وضبط آثارها القانونية.

وتتناول هذه الدراسة الإطار القانوني للاستشارة الطبية عن بُعد من خلال بيان مفهومها وطبيعتها القانونية وأهم خصائصها، فضلًا عن تحديد صورها ومجالات تطبيقها، مع بحث الأساس القانوني للعلاقة بين الطبيب والمريض والالتزامات المترتبة عليها، وما يثار بشأنها من مسائل تتعلق بالمسؤولية المدنية والإثبات الإلكتروني وحماية البيانات الصحية ، كما تسلط الدراسة الضوء على مدى ملاءمة القواعد القانونية النافذة لمواكبة هذا التطور التقني، مع إجراء مقارنة بين عدد من التشريعات العربية والأجنبية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستشارة الطبية عن بُعد تمثل ضرورة عملية وقانونية فرضتها متطلبات البيئة الرقمية الحديثة، إلا أن التنظيم التشريعي القائم ما زال غير كافٍ للإحاطة بجميع الجوانب القانونية المرتبطة بها، لاسيما في ما يتعلق بتحديد المسؤولية وضمان حماية حقوق الأطراف وتنظيم وسائل الإثبات الإلكترونية ، ومن ثم تبرز الحاجة إلى وضع إطار قانوني متكامل يواكب التطورات التقنية الحديثة، ويوفر الحماية القانونية اللازمة لمتلقي الخدمة الطبية ومقدّمها، بما يعزز الثقة بالتعاملات الطبية الإلكترونية .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
شكر وعرفان	ت
المستخلص	ث
المحتويات	ج– ح
المقدمة	١–١١
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للاستشارة الطبية عن بُعد	١٢–١٤٣
المبحث الأول: مفهوم الاستشارة الطبية عن بُعد	١٣–٧٧
المطلب الأول: مفهوم الاستشارة الطبية عن بُعد	١٣–٤٩
الفرع الأول: التعريف بالاستشارة الطبية عن بعد وخصائصها	١٣–٤٠
الفرع الثاني: تمييز الاستشارة الطبية عن بعد عما يشتبه بها من مصطلحات	٤١–٤٩
المطلب الثاني: نطاق الاستشارة الطبية عن بعد	٥٠–٧٧
الفرع الأول: أنواع الاستشارة الطبية عن بعد ومجالات استخدامها	٥١–٦٤
الفرع الثاني: الابعاد الايجابية والسلبية للأستشارة الطبية عن بعد	٦٥–٧٧
المبحث الثاني: الإطار التشريعي المنظم للاستشارة الطبية عن بعد	٧٨–١٤٣
المطلب الأول: أوجه الاختلاف بين الاستشارة الطبية التقليدية والاستشارة الطبية عن بُعد وتطورها في ظل جائحة كورونا	٧٨–٩٢
الفرع الأول: الفرق بين الاستشارة الطبية التقليدية والاستشارة الطبية عن بعد	٧٩–٨٣
الفرع الثاني: الاستشارة الطبية عن بعد خلال جائحة كورونا	٨٣–٩٢
المطلب الثاني: الجوانب القانونية للاستشارة الطبية عن بُعد بين التشريعات العربية	٩٢–١٤٣
الفرع الأول: الجوانب القانونية للاستشارة الطبية عن بُعد في التشريعات العربية	٩٣–١٢٩
الفرع الثاني: الجوانب القانونية للاستشارة الطبية عن بعد في بعض الدول الاجنبية	١٢٩–١٤٣
الفصل الثاني : الآثار القانونية لعقد الاستشارة الطبية عن بعد	١٤٤–٣٠٠
المبحث الأول: الآثار القانونية للعلاقة التعاقدية بين الطبيب والمريض	١٤٦–٢٥٦

المطلب الأول: تكوين العلاقة العقدية	١٤٦-٢١٩
الفرع الأول :الشروط القانونية لعقد الاستشارة الطبية عن بعد	١٤٧-١٧٥
الفرع الثاني :التزامات الاطراف في عقد الاستشارة الطبية الالكترونية	١٧٥-٢١٩
المطلب الثاني : أساس المسؤولية القانونية الناشئة عن عقد الاستشارة الطبية عن بعد	٢٢٠-٢٥٦
الفرع الأول : المسؤولية المدنية للاستشارة الطبية عن بعد	٢٢١-٢٤٧
الفرع الثاني: المسؤولية المدنية عن عمل الغير في الاستشارة الطبية عن بعد	٢٤٧-٢٥٨
المبحث الثاني:أحكام التعويض وحجية التوقيع الإلكتروني في الاستشارات الطبية عن بعد	٢٥٦-٢٩٥
المطلب الأول : الأحكام العامة في التعويض	٢٥٧-٢٨٠
الفرع الأول : اساس تقدير التعويض	٢٥٨-٢٧١
الفرع الثاني: الأنظمة الاحتياطية للتعويض	٢٧١-٢٧٧
المطلب الثاني: التوقيع الالكتروني وحجيته في الاثبات في الاستشارة الطبية عن بعد	٢٧٧-٢٩٥
الفرع الأول: تعريف التوقيع الالكتروني وأشكاله	٢٧٨-٢٨٩
الفرع الثاني: حجّية التوقيع الالكتروني في الاثبات	٢٨٩-٢٩٥
الخاتمة	٢٩٦-٣٠٠
المصادر والمراجع	٣٠١-٣١٢
الملخص باللغة الانكليزية	a-c

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، حمداً يليقُ بعظيمِ فضلِهِ وكريمِ عطائه، والصلاةُ والسلامُ الأتمانِ الأكملانِ على سيدِ الخلقِ أجمعين، وحبيبِ القلوبِ أبي القاسم محمد، وعلى آلِهِ الطيبينَ الطاهرين، وصحبِهِ المنتجبين، ومن اهتدى بهم إلى يومِ الدين.

أولًا /التعريف بموضوع الدراسة :

يُعدّ موضوع الاستشارة الطبية عن بُعد من الموضوعات القانونية المعاصرة التي فرضها التطور المتسارع في تقنيات الاتصال الرقمي والتحول الكبير نحو الرقمنة في مختلف القطاعات، ولا سيما القطاع الصحي الذي شهد نقلة نوعية في أساليب تقديم خدماته خلال السنوات الأخيرة. فقد لم يعد تقديم الرعاية الطبية محصورًا في الإطار التقليدي القائم على الحضور المادي المباشر بين الطبيب والمريض داخل المؤسسات الصحية، بل أصبح يعتمد بشكل متزايد على الوسائل الإلكترونية الحديثة التي تتيح التواصل بين الطرفين عن بُعد، ويمثل هذا النمط من الخدمات الطبية تحوّلًا جوهريًا في مفهوم الخدمة الصحية، إذ انتقلت الاستشارة الطبية من كونها علاقة مباشرة مكانية إلى علاقة إلكترونية قائمة على تبادل المعلومات الطبية عبر تقنيات الاتصال الحديثة، مثل التطبيقات والمنصات الرقمية والاتصالات المرئية والصوتية .

وقد أسهم هذا التطور في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمة الطبية وتسهيل تقديمها، خصوصًا في المناطق البعيدة أو في الحالات التي تتطلب سرعة في الاستجابة الطبية ، وفي المقابل، فإن هذا التحول الرقمي في المجال الصحي لم يكن مجرد تطور تقني، بل أفرز واقعًا جديدًا يتطلب معالجة قانونية دقيقة، نظرًا لما يثيره من تساؤلات حول طبيعة العلاقة التي تنشأ بين الطبيب والمريض في البيئة الإلكترونية، وكيفية تنظيمها ضمن القواعد القانونية التقليدية أو الخاصة، كما يطرح هذا الموضوع تحديات مرتبطة بمدى إمكانية تكييف القواعد العامة للعقود والمسؤولية المدنية والإثبات مع طبيعة هذه الاستشارة، التي تعتمد على وسائل إلكترونية قد تختلف في درجة دقتها وحجيتها القانونية.

ومن جهة أخرى، فإن التوسع في استخدام الاستشارة الطبية عن بُعد جاء في ظل غياب أو محدودية النصوص التشريعية المتخصصة في العديد من الأنظمة القانونية، ما يجعل دراسة هذا الموضوع ضرورية لفهم الأساس القانوني الذي تقوم عليه هذه العلاقة، وتحديد الإطار الذي يمكن من خلاله تنظيمها بشكل يحقق التوازن بين التطور التكنولوجي من جهة، وضمانات

الحماية القانونية لأطراف العلاقة الطبية من جهة أخرى ، وعليه، فإن هذه الدراسة تتناول موضوع الاستشارة الطبية عن بُعد بوصفه أحد التطبيقات الحديثة للتكنولوجيا في المجال الصحي، من خلال تحليل طبيعته القانونية وآثاره المختلفة، في محاولة لتسليط الضوء على الإطار القانوني الذي يحكم هذا النوع المستحدث من الخدمات الطبية في ضوء التطورات الرقمية المتسارعة

ثانيًا / أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية هذا البحث عبر بعدين أساسيين، يتمثل الأول في الأهمية النظرية، في حين يتمثل الثاني في الأهمية العملية ، فعلى الصعيد النظري، يكتسب هذا الموضوع أهميته من كونه يتناول أحد الموضوعات الحديثة في المجال القانوني، والمتمثل في الطب الرقمي وما أفرزه من أنماط جديدة في تقديم الخدمات الصحية، ومن أبرزها الاستشارة الطبية عن بُعد كما يسهم البحث في إثراء الدراسات القانونية المتخصصة في هذا المجال، من خلال تحليل الإطار القانوني الناظم له، وبيان أبعاده المختلفة، فضلًا عن ذلك، فإن هذه الدراسة تعمل على الربط بين القانون والتكنولوجيا والفقه الإسلامي ضمن إطار تحليلي متكامل، بما يعزز من شمولية المعالجة القانونية للموضوع ، أما من الناحية العملية، فتبرز أهمية البحث من خلال كونه يسلط الضوء على الإشكالات القانونية التي قد تنشأ عن التطبيق العملي للاستشارة الطبية عن بُعد، خصوصًا في ظل التطور التقني المتسارع، كما يسهم في مساعدة المشرّع على تطوير تشريعات قانونية أكثر ملاءمة ومواكبة لهذا التطور.

إضافة إلى ذلك، يهدف البحث إلى تعزيز حماية حقوق أطراف العلاقة الطبية، سواء كان الطبيب أو المريض أو المنصات الرقمية الوسيطة، بما يضمن تحقيق التوازن القانوني بينهم، كما يدعم هذا البحث مسار التحول الرقمي في القطاع الصحي، ولكن ضمن إطار قانوني منضبط يضمن عدم الإخلال بالضمانات القانونية الأساسية

ثالثًا / هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والقانونية، يمكن إجمالها بما يأتي:

١- بيان مفهوم الاستشارة الطبية عن بُعد وخصائصها القانونية، من خلال تأصيل هذا المفهوم في ضوء التطور التكنولوجي، وتحديد عناصره المميزة وسماته الأساسية التي تميّزه عن غيره من صور تقديم الخدمة الطبية، مع إبراز طبيعته الرقمية وما تفرضه من اعتبارات قانونية خاصة.

٢-تحليل الطبيعة القانونية للاستشارة الطبية عن بُعد وتمييزها عن المفاهيم المشابهة، وذلك عبر تحديد ما إذا كانت تخضع لأحكام العقود المدنية التقليدية أم أنها تندرج ضمن العقود غير المسماة، مع بيان أوجه الاختلاف بينها وبين الاستشارة الطبية التقليدية وغيرها من الأنظمة ذات الصلة، كالتطبيب عن بُعد والخدمات الصحية الإلكترونية.

٣- بيان أوجه الاختلاف بين الاستشارة الطبية التقليدية والاستشارة الطبية عن بُعد، من خلال تحليل الفروق الجوهرية بينهما على صعيد طريقة تقديم الخدمة الطبية، وطبيعة العلاقة بين الطبيب والمريض، ووسائل التواصل المعتمدة، ومدى تأثير الوسيط الإلكتروني في تكوين العقد وتنفيذه .

٤-تحليل التنظيم التشريعي للاستشارة الطبية عن بُعد في القوانين العربية والتشريعات المقارنة، عبر استعراض مواقف عدد من التشريعات العربية، ومقارنتها ببعض التجارب الأجنبية والمعايير الدولية، بهدف الوقوف على مدى تطور هذه التشريعات وكفايتها في تنظيم هذا المجال المستحدث.

٥- تحديد الطبيعة القانونية للعلاقة بين الطبيب والمريض في الاستشارة الطبية عن بُعد، وبيان ما إذا كانت تقوم على أساس عقدي، وتحديد خصائص هذا العقد وأركانه، ومدى تأثره بالوسيط الإلكتروني، وما يترتب عليه من آثار قانونية.

٦- بيان أساس المسؤولية القانونية الناشئة عن الاستشارة الطبية عن بُعد، من خلال تحديد نطاق المسؤولية المدنية للطبيب، وبيان أركانها، وطبيعة الالتزام)التزام بعناية أم بتحقيق نتيجة(، فضلًا عن مساءلة المسؤولية عن عمل الغير في إطار هذه الاستشارات.

٧-تقييم مدى كفاية قواعد التعويض والإثبات التقليدية في مواجهة خصوصية الاستشارة الطبية عن بُعد، وذلك من خلال تحليل مدى قدرة هذه القواعد على معالجة الأضرار الناشئة عن الأخطاء الطبية الرقمية، ومدى ملاءمتها لطبيعة البيئة الإلكترونية.

٨-تحليل حجية التوقيع الإلكتروني في المجال الطبي، من خلال بيان مفهومه وأشكاله، ومدى تمتعه بالقوة القانونية في الإثبات، ودوره في إضفاء الثقة على المعاملات الطبية الإلكترونية،ولا سيما في توثيق العلاقة بين الطبيب والمريض.

٩- اقتراح معالجات قانونية لمعالجة القصور التشريعي القائم، عبر تقديم توصيات تهدف إلى وضع إطار قانوني متكامل ينظم الاستشارة الطبية عن بُعد، بما يواكب التطور التقني، ويكفل حماية أطراف العلاقة، ويعزز الثقة بالخدمات الطبية الإلكترونية.

رابعًا / مشكلة الدراسة :-

تُثير الاستشارة الطبية عن بُعد، بوصفها أحد أبرز تطبيقات التحول الرقمي في المجال الصحي، إشكالية قانونية رئيسة تتمثل في مدى كفاية التشريعات القانونية القائمة لمواكبة التطور المتسارع في هذا المجال، ومدى قدرتها على تنظيم العلاقة القانونية الناشئة بين الطبيب والمريض في البيئة الرقمية، وما يترتب عليها من آثار تتعلق بالمسؤولية المدنية والتعويض والإثبات الإلكتروني, وتنبع هذه الإشكالية من أن الاستشارة الطبية عن بُعد، على الرغم من خضوعها في العديد من التشريعات،ولا سيما القانون العراقي، للقواعد العامة في القانون المدني والتشريعات الصحية النافذة، إلا أن تلك القواعد تبدو غير كافية لاستيعاب الخصوصية الفنية والقانونية التي تنفرد بها البيئة الرقمية، في ظل غياب تنظيم قانوني خاص ومتكامل ينظم هذا النوع من الاستشارات بصورة واضحة ودقيقة، فضلًا عن تشتت النصوص القانونية ذات الصلة, ويترتب على ذلك بروز العديد من الصعوبات العملية والنظرية التي تمس جوهر العلاقة الطبية الإلكترونية، سواء من حيث تحديد طبيعتها القانونية، أم من حيث ضبط آثارها القانونية، لاسيما ما يتعلق بتكوين العلاقة التعاقدية بين الطبيب والمريض، وتحديد نطاق الالتزامات المترتبة عليهما، وبيان أساس المسؤولية المدنية الناشئة عنها، فضلًا عن مدى ملاءمة قواعد التعويض والإثبات التقليدية لمواجهة خصوصية هذا النمط المستحدث من التعامل الطبي.

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسة عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

١- مدى كفاية الإطار القانوني والتشريعي القائم في تنظيم الاستشارة الطبية عن بُعد، وقدرته على مواكبة التطور التقني المتسارع.

٢- مدى كفاية النصوص القانونية الحالية، في ظل ما تعانيه من قصور وتشتت ضمن القواعد العامة، لتنظيم هذا المجال المستحدث.

٣- مدى إمكانية تحديد الطبيعة القانونية للعلاقة بين الطبيب والمريض في ظل غياب التواصل المادي واعتماد الوسائط الإلكترونية.

٤- كيفية تحديد وضبط المسؤولية القانونية الناشئة عن الاستشارة الطبية عن بُعد،ولا سيما في ظل تعدد الأطراف وتداخل الأدوار.

٥- مدى ملاءمة القواعد العامة في التعويض والإثبات لمواجهة خصوصية البيئة الرقمية، وخاصة فيما يتعلق بالإثبات الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني.

خامساً /فرضية الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الإطار القانوني والتشريعي الحالي في غالب التشريعات لا يُعد كافيًا لتنظيم الاستشارة الطبية عن بُعد بشكل متكامل، وذلك نتيجة قصور النصوص القانونية المتخصصة وتشتتها ضمن القواعد العامة، الأمر الذي ينعكس على إثارة إشكالات تتعلق بتحديد الطبيعة القانونية للعلاقة بين الطبيب والمريض، وتحديد أساس المسؤولية القانونية الناشئة عنها، فضلاً عن مدى كفاية قواعد الإثبات التقليدية، ما يستلزم تدخلًا تشريعيًا خاصًا يراعي الطبيعة التقنية والخصوصية التي يتميز بها هذا النمط من الخدمات الطبية.

سادساً / منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على ثلاثة مناهج علمية قانونية متكاملة، انسجامًا مع طبيعة الموضوع وما يثيره من إشكالات تجمع بين الجوانب القانونية والتقنية ، فقد جاء المنهج التحليلي في مقدمة هذه المناهج بوصفه الأداة الرئيسة في دراسة النصوص القانونية ذات الصلة، من خلال تحليل القواعد الواردة في التشريعات المدنية والصحية ونصوص الإثبات الإلكتروني، بهدف بيان مضمونها وتحديد مدى قدرتها على استيعاب خصوصية هذا النمط من الاستشارات، كما استُخدم المنهج المقارن في دراسة التنظيم القانوني للاستشارة الطبية عن بُعد في التشريعات العربية ولاسيما التشريع العراقي والمصري و الاماراتي والسعودي, وبعض التشريعات الأجنبية وبخاصة التشريع الفرنسي والامريكي، بما يتيح الوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف واستخلاص أوجه القصور أو التطور في كل نظام، في حين تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال تتبع الواقع العملي لتطبيق الاستشارة الطبية عن بُعد،ولا سيما خلال جائحة

كورونا، بوصفها مرحلة كشفت بشكل واضح عن مدى فاعلية هذا النظام وما يواجهه من إشكالات قانونية في التطبيق العملي.

سابعًا / الدراسات السابقة :-

الدراسة الأولى :- صون كل عزيز عبد الكريم، هند فالح محمود، الموسومة"الجوانب القانونية لعقد الاستشارة الطبية الإلكترونية"، المنشورة في مجلة جامعة الكوفة، العدد (40)، سنة 2019: تناولت هذه الدراسة الطبيعة القانونية لعقد الاستشارة الطبية الإلكترونية بوصفه أحد العقود الحديثة الناشئة عن التطور التكنولوجي في المجال الطبي، مبينةً أنه عقد يترتب عليه التزامات متبادلة بين الطبيب والمريض عبر الوسائط الإلكترونية، مع التركيز على تحديد الأساس القانوني للمسؤولية المدنية الناشئة عن الإخلال بالالتزامات العقدية أو التقصيرية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستشارة الطبية الإلكترونية تمثل امتدادًا للاستشارة الطبية التقليدية مع اختلاف وسيلة التنفيذ، الأمر الذي يثير إشكالات قانونية تتعلق بحجية الوسائل الإلكترونية وتنظيم العلاقة التعاقدية , وتختلف هذه الدراسة عن الاستشارة الطبية عن بعد في أنها لا تقتصر على بيان الجوانب القانونية لعقد الاستشارة الطبية الإلكترونية فحسب، وإنما تتناول التنظيم القانوني للاستشارة الطبية عن ُبعد بصورة أشمل، من خلال بحث الجوانب المدنية والصحية والإثباتية والإلكترونية، مع دراسة التشريعات العراقية والمقارنة العربية والأجنبية، إضافة إلى بحث حماية البيانات الطبية والتوقيع الإلكتروني وحجية وسائل الإثبات الحديثة.

الدراسة الثانية :- د. جروعة منيرة، الموسومة"التطبيب عن بعد ضرورة فرضتها جائحة كورونا"، المنشورة في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (58)، العدد (02)، سنة :2021 تناولت هذه الدراسة التطبيب عن بعد بوصفه ضرورة فرضتها جائحة كورونا، مبينةً أن هذا الأسلوب أصبح بديلًا عمليًا عن طرق العلاج التقليدية نتيجة تطور التكنولوجيا وفرض القيود الصحية التي حدّت من التنقل والتواصل المباشر بين الطبيب والمريض، كما أوضحت الدراسة أن التطبيب عن بعد يمثل انعكاسًا للتطور الرقمي في القطاع الصحي، إذ ساهمت الجائحة في تسريع اعتماده وتوسيع نطاق تطبيقه، وقد خلصت الدراسة إلى أن التطبيب عن بعد لم يعد خيارًا ثانويًا بل أصبح ضرورة صحية وقانونية فرضتها الظروف الاستثنائية، مع ظهور إشكالات تتعلق بتنظيمه القانوني وضمان فعاليته في تقديم الخدمة الطبية,و تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن الأخيرة ركزت على التطبيب عن بعد بوصفه ضرورة فرضتها

جائحة كورونا، في حين تسعى الدراسة الحالية إلى بحث التنظيم القانوني للاستشارة الطبية عن بُعد بصورة متكاملة ودائمة لا ترتبط فقط بالظروف الاستثنائية، مع التركيز على الإشكالات القانونية الناشئة عن التطبيق العملي لهذا النظام وبيان مدى كفاية التنظيم التشريعي له.

الدراسة الثالثة :- د. أحمد محمد عواد عوض، الموسومة"الالتزام بضمان السلامة في التطبيب عن بُعد – دراسة مقارنة"، المنشورة في مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة – جامعة الأزهر، العدد (42)، سنة :2023 تناولت هذه الدراسة الالتزام بضمان السلامة في إطار التطبيب عن بُعد بوصفه أحد الالتزامات الأساسية الملقاة على عاتق الطبيب في ظل التطور الرقمي للخدمات الصحية، حيث بيّنت أن هذا النوع من التطبيب يثير إشكالات قانونية تتعلق بمدى تحقق واجب العناية الطبية في ظل غياب الفحص المباشر للمريض، كما أوضحت الدراسة أن التطبيب عن بُعد يفرض إعادة تقييم المعايير التقليدية للمسؤولية الطبية، مع ضرورة إيجاد توازن بين التطور التكنولوجي وضمان سلامة المريض، وقد خلصت الدراسة إلى أن الالتزام بضمان السلامة في هذا المجال يحتاج إلى تنظيم قانوني دقيق يحدد حدود مسؤولية الطبيب ويضمن حماية المريض, كما تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن هذه الأخيرة اقتصرت على الالتزام بضمان السلامة في التطبيب عن بُعد بوصفه أحد التزامات الطبيب، بينما تتناول الدراسة الحالية مختلف الحقوق والالتزامات القانونية الناشئة عن الاستشارة الطبية عن بُعد، إضافة إلى بحث المسؤولية المدنية والإثبات الإلكتروني والتنظيم التشريعي المتكامل لهذا النوع من الاستشارات.

الدراسة الرابعة :- د. أحمد علي حسن عثمان، الموسومة "الإطار المهني للتطبيب عن بعد دراسة مقارنة"، المنشورة في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلة علمية محكمة، المجلد (9)، العدد (2)، سنة :2023 تناولت هذه الدراسة الإطار المهني للتطبيب عن بعد بوصفه أحد التطورات الحديثة في الممارسة الطبية الناتجة عن التقدم التكنولوجي، مبينةً أن الأصل في الممارسة الطبية يقوم على التلاقي المباشر بين الطبيب والمريض، إلا أن التطبيب عن بعد جاء ليحدث تحولًا في هذا الأصل من خلال الاعتماد على الوسائل الرقمية في التشخيص والعلاج، كما أوضحت الدراسة أن هذا النمط من التطبيب يثير إشكالات مهنية وقانونية تتعلق بمدى التزام الطبيب بواجب العناية والمعايير المهنية في غياب الفحص المباشر، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة وضع إطار قانوني ومهني واضح ينظم ممارسة التطبيب عن بعد ويضمن التوازن بين

التطور التقني وحماية المريض, تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن الدراسة المذكورة ركزت على الإطار المهني للتطبيب عن بعد والمعايير المهنية الواجبة التطبيق، في حين تهدف الدراسة الحالية إلى بيان التنظيم القانوني للاستشارة الطبية عن بُعد من جوانبه المدنية والإجرائية والإلكترونية، مع بيان أوجه القصور التشريعي والحلول المقترحة لمعالجته.

الدراسة الخامسة :- د. محمد حمدان عابدين، الموسومة"المسؤولية المدنية عن التطبيب عن بعد في ظل جائحة كورونا"، المنشورة في مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق – جامعة دمياط، العدد (5)، سنة :2022 تناولت هذه الدراسة المسؤولية المدنية الناشئة عن التطبيب عن بعد في ظل جائحة كورونا، مبينةً أن الظروف الاستثنائية التي فرضتها الجائحة أدت إلى توسع الاعتماد على هذا النمط من الخدمات الطبية، الأمر الذي أفرز إشكالات قانونية تتعلق بتحديد أساس المسؤولية سواء كانت عقدية أو تقصيرية، كما أوضحت الدراسة أن التطبيب عن بعد يثير صعوبات في إثبات الخطأ الطبي وتحديد معيار العناية الواجب اتباعه في غياب الفحص المباشر للمريض, تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن هذه الأخيرة تناولت المسؤولية المدنية عن التطبيب عن بعد في ظل جائحة كورونا، بينما تتناول الدراسة الحالية الاستشارة الطبية عن بُعد بوصفها نظاماً قانونياً قائماً بذاته، من خلال بحث تنظيمه القانوني وأساس العلاقة بين الطبيب والمريض ووسائل الإثبات الإلكتروني وحماية البيانات الطبية، وليس فقط المسؤولية المدنية الناشئة عنه.

الدراسة السادسة :- د. ممدوح محمد علي مبروك، الموسومة"التزامات الطبيب نحو المريض في ممارسة التطبيب عن بعد – دراسة تحليلية مقارنة بين القانونين المصري والفرنسي والفقه الإسلامي"، كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر بالقاهرة، سنة 2013م : تناولت هذه الدراسة التزامات الطبيب نحو المريض في إطار ممارسة التطبيب عن بعد بوصفه أحد الأساليب الحديثة في تقديم الخدمة الطبية، حيث بينت أن هذا النمط من التطبيب يثير إشكالات قانونية وفقهية تتعلق بمدى التزام الطبيب بواجب العناية الطبية في ظل غياب الفحص المباشر للمريض، كما أوضحت الدراسة وجود اختلاف في تنظيم هذه الالتزامات بين القانون المصري والفرنسي، خاصة فيما يتعلق بتحديد معيار الخطأ الطبي وحدود المسؤولية, تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن الدراسة المذكورة ركزت على التزامات الطبيب نحو المريض في إطار المقارنة بين القانون المصري والفرنسي ، في حين تتوسع الدراسة الحالية لتشمل دراسة الجوانب القانونية للاستشارة

الطبية عن بُعد في التشريعات العراقية والمصرية والإماراتية والسعودية، إضافة إلى التشريعين الفرنسي والأمريكي، مع بحث الجوانب التقنية والإثباتية المرتبطة بها.

الدراسة السابعة :- الباحث السيد عبد الناصر أحمد السيد العوضي، تحت إشراف أ.د. ممدوح محمد خيري هاشم المسلمى، الموسومة" التزامات الطبيب عن بعد نحو المريض" المنشورة في المجلة القانونية)مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية(، مجلة علمية محكمة (ISSN: 2537-0758): تناولت هذه الدراسة التزامات الطبيب في إطار ممارسة التطبيب عن بعد بوصفه أحد التطبيقات الحديثة الناتجة عن التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث بّينت أن هذا النمط من التطبيب لا يتطلب وجود الطبيب والمريض في مكان أو وقت واحد، وإنما يتم عبر وسائل إلكترونية متعددة, كما أوضحت الدراسة أن هذا التطور يفرض التزامات قانونية محددة على الطبيب، أهمها الالتزام ببذل عناية طبية مناسبة والالتزام بتحقيق نتيجة في بعض الحالات، مع بيان الأساس القانوني لكل منهما، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة ضبط هذه الالتزامات تشريعيًا بما يحقق التوازن بين مصلحة المريض وحماية الطبيب من المسؤولية المفرطة, تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن الدراسة المذكورة انصبت على التزامات الطبيب عن بعد نحو المريض والأساس القانوني لهذه الالتزامات، بينما تتناول الدراسة الحالية الاستشارة الطبية عن بُعد من منظور قانوني شامل، يتضمن تنظيم العلاقة الطبية الإلكترونية، والمسؤولية المدنية، والإثبات الإلكتروني، وحماية البيانات الصحية، ومدى كفاية التشريعات المنظمة لذلك.

الدراسة الثامنة :- فراس مشهل عبدالجبار، تحت إشراف أ.م.د.رائدة محمد محمود النجلوي، الموسومة " مسؤولية الطبيب المدنية في التطبيب عن بعد – دراسة مقارنة" ، المنشورة في مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية ، مجلة علمية محكمة (ISSN: 2211-2710 / 4694-2788)، سنة :2022 تناولت هذه الدراسة المسؤولية المدنية للطبيب في إطار التطبيب عن بعد بوصفه أحد الأساليب الحديثة في تقديم الخدمات الطبية عبر تقنيات الاتصال الإلكتروني، حيث بّينت أن هذا النمط من العلاج يثير إشكالات قانونية تتعلق بتحديد الخطأ الطبي وصعوبة إثباته، فضلاً عن طبيعة الضرر الذي قد يلحق بالمريض، كما أوضحت أن الأصل في التزام الطبيب هو بذل عناية طبية كافية، إلا أن الإخلال بهذا الالتزام يترتب عليه قيام المسؤولية المدنية العقدية، ما لم يثبت الطبيب وجود سبب أجنبي، وقد خلصت الدراسة إلى

أن التعويض في مجال التطبيب عن بعد يواجه صعوبات عملية، ما يستدعي تطوير القواعد القانونية المنظمة لهذه المسؤولية بما يحقق التوازن بين حقوق المريض وحماية الطبيب, تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن هذه الأخيرة ركزت على مسؤولية الطبيب المدنية في التطبيب عن بعد وآثار الإخلال بالتزاماته، في حين تهدف الدراسة الحالية إلى دراسة الإطار القانوني المتكامل للاستشارة الطبية عن بُعد، بما يشمل تنظيمها القانوني، وحجية الوسائل الإلكترونية، والحقوق والالتزامات المتبادلة بين أطراف العلاقة الطبية الإلكترونية.

الدراسة التاسعة :- أسامة علي إبراهيم الصمادي، الموسومة " التوقيع الإلكتروني وحجيته في القانون الأردني" ، المنشورة في مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مجلة علمية محكمة، سنة 2023: تناولت هذه الدراسة التوقيع الإلكتروني من حيث تعريفه وخصائصه وتميزه عن التوقيع التقليدي، إضافة إلى بيان حجيته القانونية في الإثبات في القانون الأردني، كما أوضحت أن المشرّع الأردني اعترف بالتوقيع الإلكتروني ومنحه حجية مساوية للتوقيع التقليدي متى استوفى الشروط القانونية، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير الإطار التشريعي للتوقيع الإلكتروني بما ينسجم مع التطورات التكنولوجية ويعزز موثوقيته في المعاملات الإلكترونية, تختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن الدراسة المذكورة تناولت التوقيع الإلكتروني وحجيته في القانون الأردني بصورة مستقلة، بينما تبحث الدراسة الحالية التوقيع الإلكتروني بوصفه أحد الوسائل المعتمدة في الاستشارة الطبية عن بُعد، مع بيان دوره في توثيق العلاقة الطبية الإلكترونية وحجية المحررات الإلكترونية في الإثبات ضمن نطاق أوسع يتعلق بتنظيم الاستشارة عن بعد .

ثامنًا / هيكلية الدراسة :

قسمت الدراسة على فصلين رئيسين، عُني كل فصل منهما ببيان جانب محدد من الجوانب القانونية للاستشارة الطبية عن بُعد، بما يحقق الإحاطة العلمية المتكاملة بموضوع البحث من الناحيتين المفاهيمية والتطبيقية .

فقد خُصص الفصل الأول للإطار المفاهيمي والتشريعي للاستشارة الطبية عن بُعد، حيث تناول في مبحثه الأول بيان مفهوم الاستشارة الطبية عن بُعد من خلال تحديد ماهيتها القانونية، وبيان خصائصها المميزة، مع التطرق إلى تمييزها عن غيرها من المصطلحات أو الأنظمة الطبية المشابهة، كما تناول هذا المبحث مقومات الاستشارة الطبية عن بُعد من حيث أنواعها

ومجالات استخدامها، فضلاً عن بيان أهميتها العملية وما قد يعتريها من عيوب أو إشكالات قانونية.

أما المبحث الثاني فقد تناول الإطار التشريعي المنظم للاستشارة الطبية عن بُعد، من خلال بيان أوجه الاختلاف بين الاستشارة الطبية التقليدية والاستشارة الطبية عن بُعد، وإلقاء الضوء على التطور الذي شهدته خلال جائحة كورونا، لما لهذه المرحلة من أثر في إبراز هذا النمط من الخدمات الطبية، كما تناول هذا المبحث التنظيم القانوني للاستشارة الطبية عن بُعد في التشريعات العربية، فضلاً عن استعراض بعض التجارب الأجنبية والمعايير الدولية ذات الصلة، بهدف الوقوف على مدى كفاية هذه التشريعات في تنظيم هذا المجال المستحدث.

في حين خُصص الفصل الثاني لبحث الآثار القانونية لعقد الاستشارة الطبية عن بُعد، إذ تناول في مبحثه الأول الآثار القانونية للعلاقة التعاقدية بين الطبيب والمريض، عبر بيان كيفية تكوين العلاقة العقدية، والشروط القانونية اللازمة لقيام عقد الاستشارة الطبية عن بُعد، فضلاً عن تحديد التزامات أطراف العقد في البيئة الإلكترونية، كما تناول هذا المبحث أساس المسؤولية القانونية الناشئة عن هذا العقد، من خلال بيان المسؤولية المدنية في الاستشارة الطبية عن بُعد، والمسؤولية عن عمل الغير في هذا الإطار.

أما المبحث الثاني فقد تناول أحكام التعويض وحجية التوقيع الإلكتروني في الاستشارات الطبية عن بُعد، عبر بيان القواعد العامة في التعويض، وأسس تقديره، فضلاً عن الأنظمة الاحتياطية للتعويض، كما تطرق إلى التوقيع الإلكتروني من حيث تعريفه وأشكاله، ومدى حجية هذا التوقيع في الإثبات في المجال الطبي، بوصفه من أهم وسائل إثبات التصرفات القانونية الإلكترونية في البيئة الرقمية.